

Distr.: General  
14 May 2008  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة

## الأعمال المقبلة لتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠٠٧. وهو يوجز الجهود التي بذلها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لتعزيز وتوسيع نطاق أنشطته التدريبية والبحثية في المجالات التالية: (أ) الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية؛ (ب) الحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي؛ و (ج) الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، وذلك وفقا للإطارين الاستراتيجيين اللذين وضعهما للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ والفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

\* E/2008/100

\*\* تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه أحدث المعلومات.



ووصف التقرير أيضاً الجهود التي بذلها المعهد الدولي لتعبئة الموارد لميزانيته الأساسية من المانحين الحاليين والمحتملين. وفي عام ٢٠٠٧، جمع المعهد الدولي بفضل تلك الجهود أموالاً كافية لتمويل أنشطته الأساسية وتسديد الإعانة التي كان قد تلقاها من الميزانية العادية للأمم المتحدة في وقت سابق من العام تسديدا كاملاً.

## أولا - مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٧/٢٠٠٧، إلى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تعزيز أنشطته التدريبية والبحثية وفقاً للإطار الاستراتيجي الذي وضعه للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وبما يتفق مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن جملتها النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وطلب المجلس إلى المعهد أيضاً أن يوسّع نطاق أنشطته التدريبية ويكتفها استناداً إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة لكي تؤثر على نحو ملموس في السياسات والبرامج. كما طلب المجلس إلى المعهد أن ينسّق أنشطته ويضع برامج عمله بالتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها لجنة وضع المرأة والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، موجهاً انتباهها إلى الشواغل الجنسانية في القضايا الناشئة، ويعزز تعاونه مع الحكومات والآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين.

٢ - وطلب المجلس أيضاً إلى المعهد مواصلة بذل جهوده لجمع الأموال بوسائل منها وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لتعبئة الموارد ليتسنى للمانحين الحاليين والمحتملين الإسهام بمزيد من الأموال في الميزانية الأساسية والنظر في قطع التزامات للتمويل المتعدد السنوات. ودُعيت الدول إلى التبرع إلى الصندوق الاستئماني.

٣ - ويستجيب هذا التقرير للولايات المذكورة أعلاه ويقدم تفاصيل بشأن الإجراءات التي اتخذها المعهد في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ لتنفيذ القرار، ويقسم التقرير إلى خمسة فروع: الفرع الأول ويحتوي على مقدمة؛ والفرع الثاني الذي يسلط الضوء على أنشطة المجلس التنفيذي للمعهد الدولي؛ والفرع الثالث الذي يفصل أنشطة المعهد الحديثة والمخطط لها؛ والفرع الرابع الذي يوجز نتائج جهود تعبئة الموارد؛ والفرع الخامس الذي يحتوي على الاستنتاجات.

## ثانياً - أنشطة المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

- ٤ - يعمل المعهد تحت سلطة مجلس تنفيذي يتألف من ١٠ دول أعضاء منتخبة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والدول الأعضاء للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ هي: إسبانيا وإسرائيل وبيلاروس والجمهورية العربية السورية (نائب الرئيس) وزمبابوي وسلوفاكيا وغرينادا والفلبين (نائب الرئيس/المقرر) ومصر وهندوراس (الرئيس). ويعمل في المجلس، كأعضاء بحكم مناصبهم، مدير المعهد ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وممثل للبلد المضيف وهو الجمهورية الدومينيكية، وممثل لكل من اللجان الإقليمية.
- ٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس التنفيذي للمعهد ثلاث دورات رابعة مستأنفة، وافق أثناءها على الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويشمل هذا الإطار الاستراتيجي برنامج عمل موسّع في مجالات التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا الناشئة.
- ٦ - ووافق المجلس التنفيذي أيضاً على خطة عمل المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٨، وعلى استراتيجية متوسطة الأجل لتعبئة الموارد لتأمين قاعدة مالية مستدامة لتدعم عملياته في المستقبل.
- ٧ - ووافق المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة، على خطة عمل المعهد وميزانيته للفترة ٢٠٠٩ وعلى استراتيجية للتواصل، واعتمد قرارات وتوصيات رئيسية أخرى في مجال السياسات.

## ثالثاً - الأنشطة الحديثة والمخطط لها

- ٨ - حدد الإطار الاستراتيجي الذي وضعه المعهد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ معايير بحوثه الرائدة في مجالات من قبيل الهجرة والتنمية والأبعاد الجنسانية لإصلاح قطاع الأمن والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي. ووضع المعهد، بالتعاون مع شركائه العديدين، برنامج عمله في سياق الدعائم الثلاث للأمم المتحدة وهي: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وشدد المعهد على أهمية البحث والتدريب وتبادل المعلومات ضمن دورة مستمرة من التحليل والتعلم والعمل، بحيث تدخل نتائج البحوث في توزيع المعلومات وتصميم برامج التدريب وبناء القدرات، وصياغة السياسات العامة.
- ٩ - وأكمل المعهد بنجاح تنفيذ الأنشطة المتوخاة ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وبدأ بتنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الذي يدفع قدماً

بالأولويات المحددة في الإطار السابق. وينص الإطار الحالي على تعزيز البرامج البحثية والتدريبية للمعهد، وعلى تعزيز قدراته في مجال إدارة المعارف لكفالة أن تسفر نتائج البحوث عن أثر ملموس في عملية صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها وتسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

## ألف - الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية

١٠ - تتمثل أبرز أهداف البحوث التي يجريها المعهد في مجال الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية في تحديد الثغرات البحثية الموجودة، ووضع قضايا المرأة والقضايا الجنسانية في صلب جدول أعمال الهجرة الدولية، والإسهام في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للهجرة تراعي الفروق بين الجنسين.

١١ - وقام المعهد، في إطار سعيه لتحقيق هذه الأهداف، بتعزيز وتوسيع نطاق تعاونه مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأكاديمية وغير الحكومية. وعزز المعهد على نحو خاص علاقات العمل التي تربطه بشركاء استراتيجيين مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ونظّم المعهد مع هذا الأخير المنتدى الدولي المعني بالتحويلات المالية لعام ٢٠٠٧ في يومي ١٨ و ١٩ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بواشنطن العاصمة.

١٢ - وركزت سلسلة من ١١ دراسة لحالات إفرادية أجراها المعهد على أوجه التباين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإقليمي والسياسي بين تدفقات الهجرة. وبحث الدراسات في تأثت الهجرة ومشاركة المهاجرين في سوق العمل في بلدان المقصد والأبعاد الجنسانية لإرسال التحويلات المالية واستخدامها، بما في ذلك أثرها على تنمية المجتمع المحلي ورفاه الأسر المعيشية.

١٣ - وأنجز المعهد، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبالتعاون مع مجلس المرأة الفلسطينية، بحثاً عن الأبعاد الجنسانية للتحويلات المالية المرسلة من المهاجرات من الفلبين. وحلل البحث، الذي نُشر في أيار/مايو ٢٠٠٨، أثر التحويلات المالية المرسلة من مهاجرات فلبينيات يعملن في إيطاليا على الأسر المعيشية المستفيدة منها في الفلبين، وخصوصاً أثرها على التنمية الريفية والأمن الغذائي. وستستخدم نتائج هذا البحث لدعم عمليات بناء القدرات لجمعيات المهاجرات في إيطاليا.

١٤ - وأجرى المعهد، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة أليانزا بئيس (Alianza Pais)<sup>(١)</sup> دراسة جمعت عدداً من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية في كولومبيا. وحللت الدراسة ديناميات الهجرة الكولومبية من المنطقة المتروبولية الغربية المركزية في بوغوتا إلى إسبانيا، وتدفق التحويلات المالية التي ترسلها وتلقاها النساء، وأثر تلك التحويلات في تنمية مجتمعاتهن الأصلية.

١٥ - وبإدارة المعهد، بتمويل جزئي من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، بإجراء دراسة لحالات فردية عن هجرة الإناث، والتحويلات المالية، والتنمية في بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق. ونُشرت الدراسة في آذار/مارس ٢٠٠٨. وشكّل عدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة أحد أهم التحديات التي ووجهت أثناء تنفيذ المشروع. ولتابعة هذه الدراسة، يخطط المعهد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإجراء بحوث وتحليلات إضافية لأنماط الهجرة في أفريقيا الجنوبية. وعقد المعهد اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع بحثي عن "نوع الجنس والتحويلات المالية: تحقيق تنمية محلية مراعية للمنظور الجنساني". ويشمل المشروع ست دراسات لحالات فردية شُرع فيها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في ألبانيا والجمهورية الدومينيكية والسنغال والفلبين وليسوتو والمغرب. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في تعزيز الوعي وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والتي تتلقى التحويلات المالية؛ وتقديم الدعم إلى الحكومات المحلية والوطنية في صياغة السياسات لاستخدام التحويلات المالية على نحو أمثل لتحقيق استدامة سبل العيش وبناء رأس المال الاجتماعي؛ وتعزيز قدرة الأطراف المعنية الرئيسية على إدراج الشؤون الجنسانية ضمن السياسات والبرامج والمشاريع.

١٦ - ونتيجة لهذه الدراسات للحالات الفردية، حُدّدت أنشطة إضافية للبحوث وبناء القدرات للمضي في تناول مسألة التنمية والهجرة وحقوق الإنسان من منظور جنساني، والأبعاد الجنسانية للهجرة فيما بين بلدان الجنوب. وأطلق المعهد أيضاً سلسلة من ورقات العمل عن الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية مع ورقات خاصة عن تأثّر الهجرة وسلاسل الرعاية العالمية والتحويلات المالية والهجرة والتنمية. ويهدف المعهد، عن طريق هذه الورقات، وعن طريق النسخة الثانية من منشوره "عبور الحدود: الشؤون الجنسانية والتحويلات المالية

(١) منظمة أليانزا بئيس هي مبادرة مشتركة أنشأتها المنظمة الدولية للهجرة وحكومة كولومبيا والرابطة الأمريكية الإسبانية للتضامن والتعاون، وشبكة الجامعات الحكومية في منطقة زراعة البن وصندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة أوجه التآزر بشأن الهجرة والتنمية.

والتنمية“ إلى تحسين فهمه النظري لأوجه الارتباط بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك أثر التحويلات المالية، من منظور جنساني. ويخطط المعهد أيضاً إلى تركيز بحثه على قضايا من قبيل دور المرأة في التجارة عبر الحدود وتنمية الحدود الإقليمية وإنشاء سلاسل للرعاية العالمية.

## باء - الحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي

١٧ - واصل المعهد مساعدة البلدان في مجال الحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي، عن طريق البحوث وبناء القدرات في المجالات التالية: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بطرق منها التركيز على توفير البيانات الدقيقة عن الوضع الحالي في تلك البلدان، وتحديد الاستراتيجيات لتحسينها، وتشجيع الحوار بين أصحاب الأطراف المعنية الرئيسية في نخبة من البلدان لتمكينها من وضع جدول أعمال سياسي أشمل.

١٨ - ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، يعمل المعهد في مشروع ثلاثي السنوات بشأن ”تعزيز الحوكمة من منظور جنساني والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي“ بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والمعهد الوطني المعني بالمرأة في المكسيك. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة ودور المرأة القيادي في التخطيط والإدارة في الحكومات المحلية. ويهدف المشروع أيضاً إلى توعية الأطراف المعنية الرئيسية في نخبة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة المغرب العربي بأهمية مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار على الصعيد المحلي. ويتناول أيضاً بناء القدرات المؤسسية على الصعيد المحلي على وضع سياسات عامة مراعية للمنظور الجنساني.

١٩ - أعد المعهد سلسلة من المنشورات المتعلقة بالمفاهيم وبناء القدرات لمنطقة أمريكا اللاتينية، وتشمل: دليل القيادة النسائية على الصعيد المحلي في المكسيك؛ والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي في أمريكا اللاتينية؛ والآلية الجنسانية الجديدة على الصعيد المحلي في أمريكا اللاتينية؛ ومشاركة نساء الشعوب الأصلية في عمليات الحوكمة والحكومات المحلية: إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وغواتيمالا، وكولومبيا؛ ودراسات تشخيصية إقليمية (أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز)؛ ودليلين لبناء القدرات على المشاركة السياسية للمرأة والتخطيط من منظور جنساني على الصعيد المحلي.

٢٠ - وأنجز المعهد في شباط/فبراير ٢٠٠٧ سلسلة من ١٠ حلقات عمل وطنية للمناقشة في كل من بلدان المشروع. وضمت هذه الحلقات أكثر من ٣٠٠ من ممثلات المجتمع المدني، والحكومة المحلية، والأحزاب السياسية، ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك لمناقشة نتائج

الدراسات وتحديد الخطوات الملموسة اللازمة لزيادة مشاركة المرأة على الصعيدين السياسي والقيادي. وأتاحت هذه الحلقات للمرة الأولى في العديد من البلدان الفرصة للمجتمع المدني ومؤسسات الدولة لتبادل وجهات النظر بشأن مسألة المشاركة السياسية للمرأة.

٢١ - واستضاف المعهد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حواراً افتراضياً بشأن موضوع "المرأة وثقافة الحوار الجديدة" الذي ضم ٣٠ مشاركاً من مؤسسات مختلفة لمناقشة المسائل الرئيسية المحيطة بالمشاركة السياسية للمرأة في أمريكا اللاتينية. وركز النقاش على أهمية تعزيز التشريعات الرامية إلى مكافحة العنف السياسي ضد المرأة، وعلى التدابير الإنجابية لزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

٢٢ - بدأ المشروع مرحلة بناء القدرات في عام ٢٠٠٨، مسترشداً في ذلك بنتائج مرحلة البحوث، بأنشطة في أربعة بلدان هي: إكوادور، وبوليفيا، وغواتيمالا، وكوستاريكا. ويرمي المشروع إلى دعم إنشاء منظمة، ذات قاعدة وطنية لنساء المحليات في كوستاريكا، وتعزيز المهارات الإدارية لنساء المحليات في غواتيمالا، ولا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والآلية الوطنية للمرأة/نوع الجنس والمنظمات غير الحكومية. ويهدف المشروع أيضاً إلى دعم مهارات المرأة في المحليات في إكوادور وبوليفيا في مجالي الإدارة والاتصالات، بما في ذلك من خلال التدريب في مجالي القيادة السياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣ - وسيبدأ المشروع أنشطته في تونس، والجزائر والمغرب في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحث. وستكون الأهداف الرئيسية للمشروع تبادل المعارف والخبرات في مجال المشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وابتدأ حوار بشأن السياسات بين الأطراف المعنية الرئيسية، وتعزيز قدرات المرأة على المشاركة في السياسة وصنع القرار.

## جيم - الشؤون الجنسانية والسلام والأمن

٢٤ - يشجع المعهد، في مجال الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات حفظ السلام، وعملية السلام، والتعمير بعد انتهاء النزاع وإصلاح قطاع الأمن، وذلك من خلال البحث وبناء القدرات، بما في ذلك التدريب.

٢٥ - وبالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أعد المعهد دليلاً عن

الشؤون الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، يتيح لرسمي السياسات والممارسين معلومات عملية عن القضايا الجنسانية وأهميتها من أجل عمليات إصلاح قطاع الأمن، كما يحدد ويقترح سياسات واستراتيجيات لإدماج المنظور الجنساني في عمليات إصلاح قطاع الأمن. وتم تدشين الدليل في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٨، خلال مناسبة استضافتها حكومة النرويج.

٢٦ - وخلال إعداد الدليل، استضاف المعهد، بالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حوارين افتراضيين: أهدهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن تدريب أفراد قطاع الأمن في مجال القضايا الجنسانية: الممارسات الجيدة والممارسات السيئة؛ والأخرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن تقييم ورصد إصلاح قطاع الأمن من منظور جنساني. وأسهمت المناسبتان في الجهود الجارية حالياً لتطوير شبكة الممارسين للتدريب بشأن القضايا الجنسانية، التي سيقمها المعهد في عام ٢٠٠٨ كوسيلة لمواصلة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التدريب بشأن القضايا الجنسانية.

٢٧ - وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووحدة القضايا الجنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبتنسيق من حكومتَي النرويج والنمسا، يدعم المعهد العملية الجارية حالياً لإصلاح قطاع الأمن في هايتي لكفالة إدماج منظور جنساني والإرادة السياسية وقدرة الحكومة، ومؤسسات قطاع الأمن والمجتمع المدني على التصدي للعنف ضد المرأة.

٢٨ - وبدأ المعهد كذلك في توثيق الخبرات والممارسات الفضلى وإعداد مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل تعزيز التدريب المنهجي والفعال في مجال الشؤون الجنسانية بين حفظة السلام. وفي هذا المجال، ينصب تركيز المعهد على تطوير أدوات تشاركية وشاملة وعملية للممارسين. وقادت الخبرات المجمع، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ووحدات القضايا الجنسانية التابعة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى إعداد خريطة عالمية بشأن تدريب حفظة السلام في مجال القضايا الجنسانية، فضلاً عن ورقة عمل بشأن تدريب حفظة السلام بشأن القضايا الجنسانية بعنوان: استعراض أولي لعمليات الأمم المتحدة لدعم السلام.

٢٩ - ويواصل المعهد العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء، على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن. والمعهد عضو نشط في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة، والسلام والأمن. ويعمل على جمع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ

القرار. وشارك المعهد مشاركة نشطة وجوهرية في المناسبات الدولية التي نظمتها منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويعمل المعهد على إنشاء منتدى افتراضي لاستضافة اجتماعات للمتابعة ابتغاء التوعية بشأن قضايا المرأة، والسلام والأمن بين الأطراف المعنية الرئيسية ووضع مبادئ توجيهية ملموسة وآليات ترمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. ويتمويل من حكومي إيطاليا والنمسا، يشجع المعهد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل التوعية وبناء القدرات المؤسسية الوطنية، بما في ذلك من خلال إعداد خطط عمل وطنية.

## رابعاً - تعبئة الموارد

٣٠ - أعدت الاستراتيجية الوطنية المتوسطة الأجل لتعبئة الموارد من أجل توجيه المعهد إلى إقامة شبكة للمانحين مقدمي الدعم لميزانيته الأساسية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهو يركز على إقامة الشراكات وتحديد المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تشاطر المعهد رؤيته والتزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن اتساق أهداف البرنامج ومقاصده.

٣١ - وحصل المعهد في عام ٢٠٠٧ على أموال كافية لتمويل أنشطته الأساسية ولتسديد الإعانات البالغ قدرها ٨٠٠ ٥٥٧ دولار بالكامل، والتي خصصت في وقت مبكر من العام من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونتيجة لزيادة الثقة التي أبدتها المانحون بشأن عمل المعهد، فقد ارتفع كذلك مستوى التبرعات لعمليات المعهد النظامية ارتفاعاً كبيراً. ويعتزم المعهد تشجيع هذا الاتجاه وتكثيف جهوده الرامية إلى زيادة إبراز عمله.

٣٢ - فيما يلي بيان الحالة المالية للصندوق الاستثماري للمعهد (الأنشطة الأساسية) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

بيان بالإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطات وأرصدة الصناديق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧  
(دولارات الولايات المتحدة)

| ألف - الإيرادات                               |              |
|-----------------------------------------------|--------------|
| التبرعات <sup>(١)</sup>                       | ١ ٤٩٠ ٤٤٢,٣١ |
| أموال محصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات | ١ ٠٣٨,٥٣     |
| إيرادات الفائدة                               | ٥١ ٥٢٢,٧٧    |
| إيرادات أخرى/متنوعة                           | ١ ٢٨٦ ٩١٢,٧١ |

|                                                          |                     |
|----------------------------------------------------------|---------------------|
| التحويلات من صناديق أخرى بما فيها تكاليف الدعم البرنامجي | (٤٤ ٣٢٥,٥٩)         |
| العائدات في السابق/في المستقبل                           | -                   |
| <b>مجموع الإيرادات</b>                                   | <b>٢ ٣٨٨ ٥٩٠,٧٣</b> |
| <b>باء - النفقات</b>                                     |                     |
| تكاليف الموظفين والعاملين الآخرين                        | ١ ٧٧٣ ٦٠٧,٠٨        |
| السفر                                                    | ٢٠٧ ٨٠٦,٨٦          |
| الخدمات التعاقدية                                        | ١٧٩ ٨٦٠,٦٢          |
| نفقات التشغيل                                            | ١٦٣ ٥٤٦,٠٦          |
| المشتريات                                                | ٢٤ ٧٧٧,٥٤           |
| <b>المجموع الفرعي</b>                                    | <b>٢ ٣٤٩ ٥٩٨,١٦</b> |
| تكاليف الدعم البرنامجي                                   | ٩٣ ٩٦٨,٣٠           |
| <b>مجموع النفقات</b>                                     | <b>٢ ٤٤٣ ٥٦٦,٤٧</b> |
| التغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق                  |                     |
| زيادة/نقصان الإيرادات عن النفقات                         | (٥٤ ٩٧٥,٧٤)         |
| الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في بداية الفترة              | ٥٦٤ ١٧٦,٥١          |
| الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في نهاية الفترة              | ٥٠٩ ٢٠٠,٧٧          |

(أ) التبرعات مخصوماً منها التبرعات المستحقة القبض البالغة ٣١٦,٠٧ ٣٤٤ دولاراً.

## خامساً - الاستنتاجات

٣٣ - وفقاً للنظام الأساسي للمعهد، واصل المجلس التنفيذي الاضطلاع بدور حيوي، بما في ذلك صياغة سياسات أنشطة المعهد، والموافقة على برامج عمله وميزانياته لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فضلاً عن تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى الجمعية العامة، عند الاقتضاء واتخذ المجلس التنفيذي في دورتيه الرابعة والخامسة عدداً من المقررات الهامة، التي شملت الموافقة على الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الذي يوضح الخطوط العريضة للبرنامج الموسع للمعهد في مجالي البحث والتدريب فضلاً عن برنامج عمله وميزانيته للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣٤ - لقد وضع الإنجاز الناجح لبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ المعهد في موضع استراتيجي يمكنه من الإسهام في الأهداف المبينة في الدعائم الثلاث للأمم المتحدة وهي: التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. ويقوم المعهد بذلك عن طريق التشديد على أهمية البحوث، والتدريب وتبادل المعلومات

في دورة متصلة من التحليل، والتعلم والعمل، لكي تدخل نتائج البحث في توزيع المعلومات وتصميم برامج التدريب وبناء القدرات، فضلاً عن صياغة السياسات.

٣٥ - وسيواصل برنامج العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ العمل وفقاً للأولويات المقررة في عام ٢٠٠٤، توحيداً لبرامج المعهد للبحث وللتدريب وتعزيزاً لقدرته على إدارة المعارف لكفالة أن تكون لنتائج البحوث آثار ملموسة على السياسات وإعداد البرامج وتنفيذها.

٣٦ - وترتب على عملية التنشيط التي قام بها المعهد على مدى السنوات العديدة الماضية عدد من المكاسب الاستراتيجية، مثل إنشاء المجلس التنفيذي للمعهد؛ وتعزيز ترتيبات التعاون مع كيانات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، وسائر الأطراف المعنية؛ وتوسيع برنامجه البحثي؛ وتكثيف حملته لجمع الأموال، مما أدى إلى زيادة تدريجية، ولكن مطردة، في تمويل المشروع؛ وتعزيز الاتصالات مع الوكالات الحكومية، والمجتمع المدني، والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص، مما أسهم في نجاح عملية التنشيط التي يقوم بها المعهد، واستعادة الثقة في المعهد وفي قدرته على التنفيذ والحفز على الاعتراف بقيمة بحوث المعهد وعمله في مجال التدريب. وسيكشف المعهد جهوده من أجل المزيد من إبراز عمله وأثر ذلك العمل داخل منظومة الأمم المتحدة ولدى الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي.

٣٧ - وختاماً، يحيط الأمين العام، مع التقدير، علماً بالجهود الدؤوبة التي بذلتها في عملية تنشيط المعهد، مديرة المعهد المنتهية مدتها، كارمن مورينو، والمجلس التنفيذي، والدول الأعضاء التي قدمت الدعم المالي والسياسي إلى المعهد.